الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique Et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الشريف مساعدية

- سوق أهراس -

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

Ministère De L'enseignement Supérieur
Et De La Recherche Scientifique
Université Mohamed Chérif Messaadia – Souk Ahras
Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales
Et Des Sciences De Gestion

شهادة مشاركة

يشهد رئيس الملتقى، ومدير مخبر "البحوث والدراسات الإقتصادية"، وكذا عميد كليّة العُلوم الإقتصاديّة، التجاريّة وعُلوم التّسيير لجامعة محمّد الشّريف مساعديّة، بأنّ الأستاذ (ة): د . بودراع أمنية

قد شارك (ت) ضمن فعاليات الملتقى الوطني الافتراضي الموسوم بـ " متطلبات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر في ظل مقررات بازل 3" والمنعقد على مستوى جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس يوم 11 جانفي 2022 بمداخلة بعنوان:

مقررات لجنة بازل 3 وسبل تعزيز الاستقرار المالي في البنوك الاسلامية

عميد كلية العلوم الاقتصادية و التجارية
وعلوم التسيير
الأستاذ الدكتور بن حديجة منصف

مدير مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية
إمضاء: مدير المخبر

رئيس الملتقى
جامعة سوق اهراس
11 جانفي 2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique Et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الشريف مساعدية

– سوق أهراس –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

Ministère De L'enseignement Supérieur
Et De La Recherche Scientifique
Université Mohamed Chérif Messaadia
Souk-Ahras

Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales Et Des Sciences De Gestion

مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية

فرقة البحث التكويني الجامعي PRFU:

تطوير المنظومة المصرفية الوطنية وفقا لمقررات بازل 3

ـ حالة البنوك التجارية بالشرق الجزائري ـ

برنامج الملتقى الوطني الافتراضي حول:

متطلبات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر في ظل مقررات بازل 3

تاريخ الانعقاد: 11 جانفي 2022

الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د محمود بوفايظة ـ مدير جامعة محمد الشريف مساعدية ـ سوق أهراس

المشرف العام: أ.د بن خديجة منصف ـ عميد كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

رئيسة الملتقى: أ.د رقايقية فاطمة الزهراء نائب رئيسة الملتقى: د. صيد ماجد

رئيس اللجنة العلمية: د. بلعشي عبد المالك رئيس اللجنة التنظيمية: أ. ناجي حريرش

11 جانفي 2022

الجلسة الافتتاحية (09:00 - 10:00)

رئيس الجلسة الافتتاحية: د. بلعشي عبد المالك

رابط الجلسة: http://meet.google.com/scn-gujy-kaz

تلاوة آيات من القرآن الكريم

النشيد الوطني الجزائري

كلمة رئيسة الملتقى - أ.د رقايقية فاطمة الزهراء

كلمة عميد الكلية - أ.د بن خديجة منصف

كلمة مدير الجامعة - أ.د بوفايظة محمود

الجلسة الافتراضية الأولى (10:00 - 12:30)

رئيس الجلسة الافتراضية الأولى: د. أيمن فريد

رابط الجلسة: http://meet.google.com/qje-swrh-haq

التوقيت	العنوان / الأستاذ	جامعة الانتساب
10:15 - 10:00	**دور البنوك الاسلامية في دعم التنمية الريفية، بالإشارة إلى تجربة السودان** ط.د/ آمنة خلج د/ عمر عبو	
10:30 - 10:15	**الصكوك المالية الاسلامية كأداة من أدوات السوق المالية الاسلامية وإمكانية تمويل التنمية المحلية في ظل بيئة الأعمال المعاصرة - رؤية إسلامية** د. بلعشي عبد المالك د. مزيان سعيد	جامعة سوق أهراس
10:45 - 10:30	**دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة - حالة البنك الإسلامي للتنمية -** ط.د/ بوقاسة معاذ ط.د/ تازير أمير	المدرسة العليا للتجارة – القليعة المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت – القليعة
11:00 - 10:45	**دور المصارف الإسلامية في دعم التنمية الإقتصادية** ط.د بوعكة أسيا د. جداي ياسين	جامعة تبسة جامعة سوق أهراس
11:15 - 11:00	**أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي للأدوات المالية على أداء البنوك التجارية في ظل اتفاقية بازل III** د/ حجاب إكرام ط.د/ سعيد نور د/ عز الدين فؤاد	المركز الجامعي تيبازة جامعة سوق أهراس
11:30 - 11:15	**اثر تفعيل صيغ التمويل الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر في إطار الإلتزام بالمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة** ط.د/ لغرور عز الدين أ.د/ سماي علي	جامعة المدية
11:45 - 11:30	**دراسة نظرية للدور التنموي التي تلعبه المصارف الاسلامية** د/ مرابط بلال	جامعة الجزائر 3
12:00 - 11:45	**مقاربة انشاء سوق مالية اسلامية كأحد متطلبات نجاح التحول الى النظام المصرفي الاسلامي** د/ مهري عبد المالك د/ أيمن فريد	جامعة تبسة جامعة سوق أهراس
12:30 - 12:00	**مناقشة أعمال الجلسة الإفتراضية الأولى**	

11 جانفي 2022
جامعة الشلف

الجلسة الافتراضية الموازية الثانية (10:00 - 12:30)

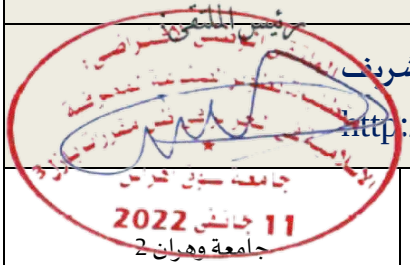

رئيس الجلسة الافتراضية الموازية الثانية: أ.د بوفاس الشريف

رابط الجلسة: http://meet.google.com/hdg-kndp-spb

10:15 - 10:00	**إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية في ظل مقررات بازل 3 مع عرض نموذج لمصرف السلام - الجزائر** ط.د أسامة فراح	جامعة وهران 2
10:30 - 10:15	**واقع الصيرفة الاسلامية بالجزائر والمبادئ التنظيمية التي تقوم عليها في ظل مقررات بازل 3** ط.د آمنة جعني ط.د قلاع الدم العربي	جامعة غرداية
10:45 - 10:30	**الصيرفة الإسلامية في الجزائر- تحديات التطبيق ومتطلبات التطوير في ظل النظام رقم 02-2020** د/ بن العايش فاطمة د/ بوشويشة رقية	جامعة سوق أهراس
11:00 - 10:45	**واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر وتحديات تطويرها في ظل الظروف الراهنة** د.زغبيد نسيم لطفي ط د.فارح شادية	جامعة عنابة جامعة سوق أهراس
11:15 - 11:00	**مقررات لجنة بازل 3 وسبل تعزيز الاستقرار المالي في البنوك الاسلامية** د/ زيد أيمن د/ بودراع أمنية	جامعة المسيلة
11:30 - 11:15	**الصكوك الاسلامية و إدارة مخاطرها وفقا لمعايير بازل 3** د/ بن دهينة مريم د/ موسوني حبيبة	جامعة تلمسان
11:45 - 11:30	**دور مقررات بازل (III) في تعزيز إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية: الإمكانات والتحديات** د/ ناصري عبد الناصر د/ دغرير فتحي	جامعة سوق أهراس
12:00 - 11:45	**الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر- بين تحديات ومتطلبات النجاح-** د/ بوشناف فايزة د/ بن داودية وهيبة	جامعة سوق أهراس جامعة الشلف
12:30 - 12:00	**مناقشة أعمال الجلسة الإفتراضية الموازية الثانية**	

الجلسة الافتراضية الموازية الثالثة (10:00 - 12:30)		
رئيس الجلسة الافتراضية الموازية الثالثة: د. طرادخوجة هشام رابط الجلسة: http://meet.google.com/thi-hwvm-kzz		
10:15 - 10:00	إدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات لجنة بازل 3 ط.د/ بوشوشة لميس د/ بن سليم محسن	جامعة سوق أهراس
10:30 - 10:15	مدى تكييف اتفاقية بازل1 و2 و 3 مع خصوصية البنوك الاسلامية مع الإشارة إلى النظام المصرفي الجزائري أ. حدوش شروق أ. حابي عبد اللطيف أ.خلوف ياسن	جامعة تلمسان
10:45 - 10:30	دراسة تقييمية لصناعة التمويل الإسلامي العربي وفق مقررات بازل 3 د/ أكيل حميدة د/ مهمري نرجس	جامعة البويرة
11:00 - 10:45	و اقع التمويل الإسلامي القائم على أساس الملكية في المصارف الإسلامية وآليات تطويره - ماليزيا نموذجا ط.د/ بلحاج لخضر أ.د/ بن يحي طيبي غالية	جامعة وهران
11:15 - 11:00	إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية - قراءة في تجربة مجموعة بنك البركة الإسلامية د/ بوريب عمران د/ مرابط محمد	جامعة جيجل
11:30 - 11:15	تبني التكنولوجيا المالية في الصناعة المالية الإسلامية: عرض تجارب عربية د/حمدوش وفاء ط.د بوزانة ايمن	جامعة عنابة
11:45 - 11:30	مقومات نجاح المصارف السعودية في التحوّل إلى العمل المصرفي الإسلامي ط.د/ خالد عبد العزيز د/ الطيب بولحية	جامعة جيجل
12:00 - 11:45	مدى التزام مصرف الراجحي السعودي لمتطلبات مقررات بازل 3 خلال 2016-2020 في ظل النظام المصرفي الإسلامي د/ زرمان توفيق	جامعة قسنطينة
12:30 - 12:00	مناقشة أعمال الجلسة الإفتراضية الموازية الثالثة	

الجلسة الافتراضية الموازية الرابعة (10:00 - 12:30)		
رئيس الجلسة الافتراضية الموازية الرابعة: أ.د رقايقية فاطمة الزهراء رابط الجلسة: https://meet.google.com/jje-byod-nxu		
10:15 - 10:00	تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في المملكة العربية السعودية ط.د/ معايزية سعاد د/ بوحيضر رقية	جامعة جيجل
10:30 - 10:15	واقع تطبيق متطلبات بازل (3) في البنوك الإسلاميةالعربية د/ صيد ماجد أ.د/ رقايقية فاطمة الزهراء	جامعة سوق أهراس
10:45 - 10:30	التجارب الدولية في مجال الصيرفة الإسلامية ودورها في تمويل التنمية الإقتصادية د/ محمد اقبال غناية د/ يخلف العربي	جامعة سوق أهراس
11:00 - 10:45	مدى تطبيق مقررات بازل 3 في البنوك الإسلامية العربية-دراسة حالة الكويت و السعودية د. لوصيف كميلية د. تنقوت وفاء	جامعة ام البواقي
11:15 - 11:00	واقع تطبيق البنوك الإسلامية العربية لمتطلبات إتفاقية بازل III ط.د/ لياس عايدة د/ محرز نور الدين	جامعة سوق أهراس
11:30 - 11:15	النوافذ الإسلامية: تجارب دولية وممارسات للصيرفة الإسلامية (ماليزيا، السعودية، الجزائر) ط.د/ مويسي أمال د/ ملاح وئام	جامعة تبسة
11:45 - 11:30	تجربة البنوك الإسلامية الماليزية في تمويل التنمية الاقتصادية ط.د/ شعور حنان د/ حاب الله الشريف ط.د/ حملات سلوى	جامعة سوق أهراس
12:30 - 11:45	**مناقشة أعمال الجلسة الإفتراضية الموازية الرابعة**	
13:00 - 12:30	**قراءة النتائج والتوصيات واختتام فعاليات الملتقى** **الرابط:** https://meet.google.com/jje-byod-nxu	

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد شريف مساعدية سوق اهراس

قسم علوم التسيير

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

فرقة البحث: مساهمة المؤسسات المالية في تدعيم القدرة الذاتية للولاية وبالتعاون مع فرقة البحث

تطوير المنظومة المصرفية الوطنية وفقا لمقررات لجنة بازل 3

دراسة حالة البنوك التجارية بالشرق الجزائري

تنظم الملتقى الوطني الافتراضي حول:

متطلبات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر في ظل مقررات بازل 3

عنوان المداخلة:

مقررات لجنة بازل 3 وسبل تعزيز الاستقرار المالي في البنوك الاسلامية

استمارة المشاركة:

الاسم واللقب: زيد أيمن

الوظيفة: أستاذ محاضر قسم _أ_

جامعة المسيلة

قسم: المحاسبة والمالية

الهاتف: 0672530566

البريد الالكتروني : aymen.zeid@univ-msila.dz

المحور الثالث : تحديات اعتماد وتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل متطلبات بازل 3

عنوان المداخلة : مقررات لجنة بازل 3 وسبل تعزيز الاستقرار المالي في البنوك الاسلامية

الاسم واللقب: بودراع أمنية

الرتبة العلمية : أستاذ محاضر قسم_ب_

قسم: علوم التسيير

جامعة المسيلة

الهاتف : 0664106982

البريد الالكتروني : oumnia.boudraa@univ-msila.dz

المحور الثالث : تحديات اعتماد وتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل متطلبات بازل 3

عنوان المداخلة : مقررات لجنة بازل 3 وسبل تعزيز الاستقرار المالي في البنوك الاسلامية

الملخص:

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على مقررات لجنة بازل III وأثرها على النظام المصرفي ضمن إطار نظري خاصة بعد الأزمة المالية أواخر ســنة 2008 التي كانت بمثابة تحول كبير نحو البحث عن وســائل لمحاولة التقليل من مخاطر البنوك، وتفاديها بعد ظهور مخاطر جديدة، لتأتي بعد ذلك بازل ثلاثة لتكون بمثابة أكثر حماية للبنوك، وقد توصـــلت الدراســـة الى مجموعة من النتائج كان أهمها، ان تعمل لجنة بازل دائما لإيجاد مقترحات و توصــيات من اجل إدارة جيدة و ســليمة ســواء تقليدية أو إســلامية، كما توصــلت جملة من التوصــيات اهمها، ضــرورة تطبيق معيار كفاية رأس المال إســلامي في البنوك الإسلامية كونه أكثر تمثيلا و ملائمة لها عن المعايير الصادرة عن لجنة بازل.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، لجنة بازل، بازل III.

Summary:

The study aims to shed light on the decisions of the Basel III Committee and their impact on the banking system within a theoretical framework, especially after the financial crisis in late 2008, which was a major shift towards the search for ways to try to reduce the risks of banks, and avoid them after the emergence of new risks, to come after Basel Three To serve as more protection for banks, the study reached a set of results, the most important of which was that the Basel Committee always works to find suggestions and recommendations for good and sound management, whether traditional or Islamic. Islamic money in Islamic banks is more representative and appropriate to them than the standards issued by the Basel Committee

Keywords: Islamic banks, Basel Committee, Basel III.

مقدمة

من أجل معالجة كافة الثغرات التي أظهرتها هذه الأزمة، ومن أجل إعادة النظر في أساليب وطرق إدارة المخاطر لدى البنوك، أعلنت مجموعة محافظي البنوك المركزية ومسئولي الرقابة البنكية الممثلين للأعضاء السبعة والعشرون 27[1] للجنة بازل للرقابة المصرفية عن اتفاقية بازل III، وذلك في اجتماعها المنعقد في مقر اللجنة بمدينة بازل السويسرية في 12 سبتمبر 2010، والتي صادق عليها فيما بعد زعماء مجموعة العشرين خلال اجتماعهم في عاصمة كوريا الجنوبية سيول في 12 نوفمبر 2010، حيث أجمع أعضاء هذه اللجنة على معايير دولية جديدة موجهة لتسيير المخاطر على مستوى المؤسسات المصرفية سميت "بازلIII".

وتتضمن بازلIII على عناصر عدة متفق عليها بين أعضاء اللجنة، والتي تم نشرها بين جويلية 2009وسبتمبر 2010، وهي[2]:

- تحسين نوعية رأس المال من أجل مواجهة الخسائر التي قد تواجهها البنوك، إضافة إلى ضمان استمرارية عملياتها في حالة التصفية؛

- تدعيم تغطية المخاطر في إطار معايير رأس المال، خاصة فيما يتعلق بأنشطة التداول، عمليات التوريق وعوارض عناصر خارج الميزانية، والتأثرات بمخاطر الأدوات المشتقة؛

- رفع الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، خاصة فيما يتعلق برأس المال الإحتياطي أو الأولي (الذي انتقل من 2% إلى 4,5%)، وتشكيل رأس مال تحوطي أو هامش الإحتياط يتكون من أسهم عادية بنسبة 2,5% من الأصول المصرفية، يستخدم لامتصاص الخسائر خلال الأزمات المالية و الإقتصادية المحتملة، مما يرفع إجمالي متطلبات رأس المال الإحتياطي إلى 7%؛

- خلق نسبة للرفع المالي منسقة دوليا موجهة لدعم متطلبات رأس المال ضد المخاطر، تتضمن تراكم الإقتراض المفرط في النظام المصرفي؛

- إعادة بعث المعايير المتعلقة بالرقابة الاحترازية والاتصال المالي (الركيزة الثالثة)، إضافة إلى توصيات تكميلية فيما يتعلق بالتطبيقات السليمة للتقييم، إختبار المقاومة، تسيير خطر السيولة، الحوكمة والمكافأة.

2إشكالية البحث:

من خلال الدراسة التي سوف نقوم بها يتم طرح التساؤل الجوهري التالي:

ما هو دور ما هو دور بازل 3 في إرساء وتعزيز الاستقرار المالي في البنوك الاسلامية؟

2.أهمية البحث

تتمثل أهمية هذه الدراسة من خلال مجموعة من النقاط تتمثل في:

– تكمن أهمية الدراسة في حداثة الموضوع ومدى الاهتمام الذي يحضى به على مستوى المؤسسات الأكاديمية والبحثية على صعيد العالمي والمحلي؛

– مدى مساهمة بازل3 في تحسين الأداء المالي للبنوك الإسلامية؛

– تعتبر بازل 3 بمثابة المنقذ المخرج للازمة المالية الأخيرة 2008 والتي تم تطبيقها تدريجيا الى غاية 2019.

3. منهجية البحث: قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على دور دور مقررات بازل 3 ومدى تحقيقها للاستقرار المالي للبنوك الإسلامية.

4. أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في النقاط التالية:

– تتجلى أهداف الدراسة في تحديد مدى مساهمة بازل 3 في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك الاسلامية والاجراءات المتخذة من قبل المصارف من أجل توفير البيئة الضرورية التي تساهم في تطبيق بازل 3 والتي كانت على مراحل بدءا من 2008 الى 2019 تدريجيا؛

– التعرف على أهمية وأبعاد ودور بازل3.

5.تقسيمات الدراسة :

بهدف تغطية الدراسة سوف يتم تقسيم البحث الى محورين

المحور الاول: نشأة بازل III.

المحور الثاني: الاصلاحات التي جاءت بها بازل III.

المحور الثالث: بازل IIIودورها في تحقيق الاستقرار المالي في البنوك الاسلامية.

المحور الأول: نشأة بازل III.

بعد الأزمة المالية التي عاشها العالم خلال الأعوام الثلاثة الماضية، والذي كان المتسبب الرئيسي بها البنوك والمؤسسات المالية، كان لا بد من إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية التي تنظم عمل البنوك، فقامت لجنة بازل بدراسة مقررات لجنة بازل 2، وذلك بهدف تعديلها وإعادة تنظيمها لتغطية العوامل التي أدت إلى هذه الأزمة المالية، فخرجت لجنة بازل بمقررات جديدة أطلق عليها 3، و بالرغم من تسميتها باتفاقية بازل 3 إلا أنها لم تلغِ اتفاقية بازل2، ولكنها عدلت على مكونات نسبة كفاية رأس المال وأضافت بعض المعايير الجديدة الخاصة بالسيولة، وبسبب الأثر الكبير لهذه التعديلات والمعايير الجديدة على البنوك فقد أتاحت بازل 3فترة زمنية تمتد من عام 2012 ولغاية عام2019 للالتزام بمقررات بازل 3[3].

كما اقرت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية، وهي مجموعة مكونة من محافظي البنوك المركزية ومديري الإشراف فيها، عن إصلاحات للقطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية، وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010، وتلزم قواعد اتفاقية «بازل 3» البنوك بتحصين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبتالي التغلب عليها بمفردها دون اللجوء الى الأجهزة الحكومية[4]، وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي من اجل تقوية وتعزيز جهازها المناعي ضد الاضطرابات المستقبلية، حيث أن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عملياً إذ أنه سوف يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل، إذ أن تبني المعايير المقترحة سوف يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأسمال ذي نوعية جيدة[5].

المحور الثاني: الاصلاحات التي جاءت بها بازل III

1. المتطلبات الدنيا لراس المال وفقا لاتفاقية بازل III

وفقا للمقترحات التي صدرت من طرف بازل، والتي تعتبر المرجعية الرئيسية لهذه الاتفاقية[6]، فإن أهم المستجدات التي جاءت بها فيما يخص المتطلبات الدنيا لراس المال تتمثل في:

1-1 رفع كمية ونوعية الاموال الخاصة: وردت في اتفاقية بازل3 رفع وتحسين نوعية الاموال الخاصة في البنوك، وهذا لتعزيز قدرتها على امتصاص الخسائر والتحكم في التسيير في فترات الضغط، ولهذا تم إضافة تعديلات أساسية على مفهوم الأموال الخاصة[7]:

$$\text{نسبة كفاية راس المال حسب بازل 3} = \frac{\text{الاموال الخاصة الصافية}}{\text{مخاطر الائتمان+مخاطر السوق+مخاطر التشغيل}} \geq 8\%$$

وفقا لتعديلات الاتفاقية فإن الأموال الخاصة الصافية تتكون من:

الشريحة الاولى: وهي قيمة الأسهم العادية والأرباح غير الموزعة، وتعتبر النواة الصلبة للبنك كما تتكون الشريحة الأولى، من أية حقوق ملكية أخرى كالاحتياطات المعلنة، إضافة إلى أية أدوات مالية أخرى تستوفي شروط تصنيفها في هذه الشريحة وسميت بالشريحة الأولى الإضافية.

ويتم الرفع التدريجي لما تمثله النواة الصلبة من قيمة المخاطر من 2% حاليا إلى حدود 4.5% مع بداية سنة 2015 . أما ما تمثله الشريحة الأولى الإضافية من قيمة الأصول المرجحة بأوزان

المخاطر فسوف تنتقل من 2% سنة 2012 إلى 1% سنة 2013 ثم 1.5%سنة 2014 لتبقى عند هذا المستوى كما هو مبين في الجدول (1) الموالي. ووفقا لنصوص الاتفاقية فإن الشريحة الأولى يتم حذف بعض العناصر منها، كشهرة المحل وبعض المساهمات في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى...الخ[8].

والاتفاقية تحاول الوصول إلى راس المال الفعلي الذي يمكن البنك من مواجهة الأزمات ويظهر الكفاية الفعلية لراس المال. وبغرض مساعدة البنوك في إعادة تشكيل قواعدها الرأسمالية فقد راعت مبدأ التدرج في نسبة الاقتطاعات، حيث تبدأ من 20 % سنة 2014 لتصل إلى 100 % سنة 2018.

- **الشريحة الثانية:** وتسمى بالأموال الخاصة المكملة وتضم احتياطيات إعادة التقييم والمخصصات العامة لخسائر الديون...الخ، وبشكل عام تحوي مختلف الأدوات المستعملة لجلب الديون و راس المال المستوفاة للشروط المنصوص عليها في اتفاقية بازل3 .أما ما تمثله الشريحة من قيمة الأصول مرجحة بأوزان المخاطر فسوف تنخفض بشكل تدريجي حتى تستقر عند 2% ابتدا ء من سنة 2015.

الجدول (1)تطور نسبة النواة الصلبة والشريحة 1 من قيمة الاصول المرجحة بأوزان المخاطر

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة النواة الصلبة	2	3.5	4	4	4	4	4	4
نسبة الشريحة1الإضافية	2	1	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5
نسبة الشريحة 1	4	4.5	5.5	6	6	6	6	6
نسبة الشريحة2	4	3.5	2.5	2	2	2	2	2
كفاية رأس المال الكلية	8	8	8	8	8	8	8	8
نسبة الاقتطاعات من الشريحة 1	-	-	20	40	60	80	100	100

المصدر:نجار حياة، حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل –دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية 2013-2014-، اطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013-2014، ص115.

بشكل عام يمكننا ان نقول بأن بازل3 قد قامت بإلغاء الشريحة الثالثة لرأس المال التي كانت موجودة في بازل2، كما قامت بوضع مجموعة من القواعد اكثر دقة ومتانة لتعريف الاموال الخاصة، وعملت على زيادة جودتها من خلال نسبة النواة الصلبة.

2-1 تدعيم القوة المالية للبنوك: قامت بازل بتدعيم القوة المالية للبنوك من خلال مايلي:

أ.زيادة قدرة البنوك على امتصاص الصدمات عند التعسر: حيث يقوم البنك بإصدار أدوات مالية بهدف تدعيم الشريحة الأولى أو الثانية فيجب أن تكون مساوية للحد الأدنى للمتطلبات راس المال أو تزيد عنها، وذلك باحترام الشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية والتي تؤهل الأداة المالية المعنية لتكون ضمن إحدى شرائح راس المال المال.

ب.تكوين البنوك لهامش حماية راس المال: عند يحقق البنك أرباحا يقتطع منها نسبة 2.5% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر لتقوية رأسماله لمواجهة الخسائر المحتملة، يبدأ هذا الاقتطاع سنة 2016 ويتم رفع النسبة حتى % 4.5 سنة 2019 وعندها تصبح الأموال الخاصة تشكل نسبة 7% من إجمالي متطلبات راس المال[9]، وهذا الاقتطاع التدريجي هذا الهدف منه هو إزالة بعض من العبء المالي عن البنوك والتخفيف عنها.

ج. تكوين هامش حماية من التقلبات الدورية: لم تنقص بازل3 من اهمية البيئة الكلية لنشاط البنوك، فالتذبذبات في البيئة الكلية تكون لها انعكاسات مباشرة عليها، ولهذا فرضت تكوين مخصص لهذه التقلبات يتراوح ما بين 0 و 2.5 %، غير أنها تركت حرية تحديد نسبته للسلطات الرقابية المحلية لتختار ما يناسب ظروف بيئتها الكلية[10].

2.تعزيز وتوسيع مفهوم المخاطر

2-1 توسيع مفهوم المخاطر

أ. تحاول الاتفاقية الاهتمام بالمخاطر المادية التي يمكن أن تلحق بالبنك أثناء أداء نشاطه بما فيها مخاطر الاطراف المقابلة في عقود المشتقات. وقد كشفت كيفية حسابها، وخصصت جزء ا من راس المال لتغطيتها، وربطت ذلك بتعديل التقييم الائتماني عند حدوث انخفاض في الملاءة الائتمانية للطرف المقابل[11]؛

ب. خصصت بازل IIIجزءا من راس المال لتغطية المخاطر الناجمة عن عمليات التوريق والتوريق المعقد بعدما أهملتها بازلII وذلك يتطلب من البنوك اهتماما أكبر بإجراء تحليلات اكثر جدية ودقيقة على صرامة الائتمان، والجدول التالي يبين النسب التي تم تخصيصها من راس المال لتغطية مخاطر السندات بما فيها التوريق الذي اضافته بازل III[12].

من خلال ما سبق نرى أن نسبة رأس المال المخصصة لتغطية مخاطر السندات تتناسب عكسيا مع تنقيط الأصل، حيث تراجع التصنيف المعطى للسند ارتفعت نسبة متطلباته من رأس المال. أما بالنسبة لتغطية استثمارات التوريق فهي مرتفعة جدا مقارنة مع الجهات السيادية ومتطلبات الجهات الأخرى، وإن دل هذا فأنما يدل على أن التعامل في التوريق محفوف بمخاطر مرتفعة جدا[13].

ج.اختبارات الضغط: الزمت بازل 3 البنوك بوضع برنامج شامل لاختبار ضغط خطر الطرف المقابل، باستخدام تقنيات مختلفة لتقييم قدرته على مواجهة الانكشاف في ظل أوضاع وظروف عمل صعبة. وقياس أثر مثل هذا

الانكشاف على مجموعة المؤشرات المالية للبنك وخاصة مدى كفاية راس المال والربحية[14]، ويتوجب على البنك الأخذ بعين الاعتبار مختلف التعاملات والتعرض لجميع أشكال مخاطر الطرف المقابل في الأسواق المالية، ويجرى على مجال زمني يسمح بكشف مدى تحمل البنوك لأية صدمات محتملة[15].

2-2 إدخال نسبة الرافعة المالية

إن اثر التوسع في منح الائتمان قبيل الأزمة المالية كان له الأثر الكبير في إفلاس البنوك بسبب عدم كفاية الأموال الخاصة لامتصاص الخسائر، حيث قامت البنوك التي تتبع أسلوب التقييم الداخلي للمخاطر إلى منح أوزان ترجيحية صغيرة لتوظيفاتها من أجل زيادة أثر الرفع المالي، لهذا عملت بازل 3[16] على فرض ما يسمى بالرافعة المالية لكبح جماح التوسع في القروض المصرفية. حيث تم فرض نسبة اختيارية قدرها 3% من الشريحة الاولى لراس المال، على ان يتم حسابها من اصول الميزانية وخارج الميزانية دون اوزان ترجيحية[17].

2-3 تعزيز سيولة البنوك

لقد كان لنقص السيولة لدى البنوك إبان الأزمة المالية الأخيرة الأثر البالغ في نشر الهلع ما بين المستثمرين والمودعين، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين، للسيولة هما:

أ.نسبة السيولة قصيرة الاجل: (Liquidity Coverage Ratio)، وتُحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه،ويجب أن لا تقل عن 100%، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً[18]:

$$\text{نسبة السيولة قصيرة الاجل} = \frac{\text{الاصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية المتوقعة خلال 30يوما}} \geq 100\%$$

وقد عرفت الاتفاقية بشكل مفصل الأصول السائلة وصافي التدفقات النقدية المتوقعة خلال30 يوم المقبلة. فالأصول السائلة ذات النوعية الرفيعة، تم تقسيمها إلى مستويين:

- المستوى الاول: ويضم النقد واحتياطيات البنوك لدى البنك المركزي، فالأوراق المالية القابلة للتبادل والتي تمثل ديون أو أنها مضمونة من قبل جهات سيادية أو من قبل البنك المركزي، الحكومات غير المركزية، بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي... الخ[19].

- المستوى الثاني: اعتبرت اتفاقية بازل3 بعض الاصول الاخرى ذات السيولة مرتفعة، شرط ان لا تزيد نسبتها عن 40% من الاصول السائلة، وتتكون من الاوراق المالية القابلة للتبادل التي تمثل ديون أو أنها مضمونة من

قبل جهات سيادية أو من قبل البنك المركزي، الحكومات غير المركزية، بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي... الخ [20].

ب.نسبة السيولة الطويلة الاجل: (Net Stable Funding Ratio)

حيث تهدف الى إيجاد الحلول المناسبة الاي تضمن لأي بنك تهدف توفير موارد مستقرة من اجل مواصلة نشاطه بشكل سليم لمدة سنة في فترات صعبة قد تطول في المستقبل ، نتيجة إنخفاض في الربحية والأداء، أو تراجع تنقيط قروض أو اوراق البنك أو الاطراف المقابلة في عقود المشتقات، أو نتيجة أي حادث قد يؤثر سلبا على نشاط البنك وأصوله وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة طويلة الأجل} = \frac{\text{الموارد المستقرة المتاحة لسنة}}{\text{الحاجة للتمويل المستقر لسنة}} \geq 100$$

تتمثل الموارد المستقرة في رأس المال الخاص والأسهم الممتازة وباقي الخصوم التي تكون مدتها الفعلية سنة أو أكثر. أما الحاجة للتمويل فهي مجموع قيمة الأصول الممولة من قبل البنك، كل أصل يرجح بمعامل معين والمجموع يضاف إلى الحاجة للتمويل للأصول خارج الميزانية التي ترجح بمعاملات معينة[21]. إضافة لهذه الأدوات الكمية لقياس السيولة فقد أشارت الوثيقة إلى طرق أخرى لرصد مخاطر السيولة كمراقبة تواريخ استحقاق التوظيفات والتمويل وتركيز التمويل...الخ[22].

3.إدارة ومراقبة المخاطر: بالنسة لإدارة المخاطر والرقابة عليها، فقد نصت مقترحات3ضرورة تحسينها من خلال إدراج بعض التغييرات التي مست على وجه الخصوص مبادئ عملية بازل المراجعة الرقابية المنصوص عليها في الدعامة الثانية من مقررات بازل 2وهذا يهدف الى توضيح الأخطاء المسجلة في ممارسات إدارة المخاطر بالبنوك والتي تم اكتشافها خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة[23].

4.إنضباط السوق: ألزمت اللجنة البنوك في إطار توصياتها الجديدة، بضرورة الإفصاح عن كل العناصر المكونة للأموال الخاصة القانونية والتخفيضات المطبقة. كما تنشر في مواقعها عبر شبكة الإنترنت كل الخصائص التعاقدية للأدوات التي تدخل في تكوين الأموال الخاصة القانونية.

كما أعدت اللجنة اقتراح يرمي إلى إلزام البنوك بالإفصاح عن معلومات واضحة ودقيقة في الوقت المناسب، حول ممارسات التعويضات والمكافآت، بما يسمح للمتعاملين في السوق بإجراء تقييم دقيق وملائم لممارسات البنوك[24].

مما سبق نستنتج ان الإجراءات الاحترازية التي قدمتها لجنة بازل3 تهدف الى إعادة انضباط اداء البنوك والتخفيف من توجهها نحو الاستثمارات عالية المخاطر، وكان هذا من خلال :

- تحسين القوة المصرفية للقطاع من خلال امتصاص ومواجهة الازمات المتولدة عن الضغوطات المالية والمصرفية؛
- العمل على تقوية ودعم وسيلة الاتصال داخل البنوك؛
- العمل على وضع جهاز يعمل على زيادة فعالية إدارة المخاطر والحوكمة.

وركز هذه الاجراءات على الجديدة على جانبين اساسيين هما:

- المقترحات الاحترازية على المستوى الجزئي.
- المقترحات الاحترازية على المستوى الكلي.

اما بالنسبة لإدارة المخاطر وكيفية قياسها، فقد أقرت اللجنة ضرورة اعتماد اختبارات الضغط كوسيلة لإدارة المخاطر المستخدمة من قبل البنوك كجزء من إدارتها الداخلية للمخاطر، حيث يقوم هذا الاختبار للضغط بتبيان النتائج السلبية والغير المتنبئ بمخاطرها، ويحدد مقدار رأس المال اللازم لامتصاص الخسائر في حال حدوث صدمات كبيرة.

وبتالي، فإن اختبار الضغط أصبح بموجب هذه الإصلاحات الجديدة، يمثل أداة أساسية و فعالة ومكملة لمقاربات ومقاييس إدارة المخاطر، حيث يلعب دورا مهما في توفير تقييمات تقديرية للمخاطر.

المحور الثالث: بازل IIIودورها في تحقيق الاستقرار المالي في البنوك الاسلامية

إن تطبيق معايير بازل II ومن بعدها بازل III سينعكس بشكل واضح على جودة الأداء الرقابي للبنوك الإسلامية، وقدرتها النقدية على الوفاء بالتزاماتها، الأمر الذي يرفع نسبة الثقة بها ويجعلها شريكاً محلياً وعالمياً مقبولاً في ظل الأزمة المالية الحالية التي ضربت بمعظم العلاقات الائتمانية عرض الحائط.

وأوضح أن تطبيق المعايير سيدعم الثقة في البنوك الإسلامية على ثلاثة محاور أساسية[25]:

1.أولها كفاية رأس المال وهو المحور الأهم الذي يضمن لشركاء البنك والمتعاملين معه فعالية سياسات البنك في إدارة رأس ماله.

2.المحور الثاني ليحد أو يخفف من مخاطر السوق والتشغيل عبر وضع معايير رصينة تؤمن معاملات البنك وتضمن عدم خوضه لمشاريع غير مدروسة قد تعود عليه بالخسائر.

3.المحور الثالث وهو الجانب الرقابي فيتلخص في بعض المعايير الإشرافية التي من شأنها ضمان تنفيذ السياسات المشار إليها بكل مرونة من دون تعقيد ما يحد من أي انعكاسات سلبية لتطبيق المعايير.

إن إلزام البنوك الإسلامية بتطبيق معظم القرارات الدولية التي تخص وتنظم مجال العمل المصرفي، مما يجعلها أكثر قدرة على الانتشار العالمي ويضمن معاملاتها مع البنوك الأجنبية، ويجعلها قابلة لتطبيق كل ما هو جديد في عالم المعايير المصرفية الدولية، كما أن معايير بازلIII ستعطي للبنوك حافزاً لتحسين أساليب

إدارة المخاطر لديها، حيث تضمن تعزيز الإفصاح العام بمعنى توفير معلومات الكافية والشاملة في الوقت المناسب لكل المهتمين بشؤون القطاع المصرفي الإسلامي، الأمر الذي يخلق نوعاً من التحدي لدى قطاع المصارف الإسلامية.

اما بالنسبة لإصدار الصكوك كجزء من رأسمال البنك تم اقتراح أنواعا مختلفة من الصكوك مضيفة أن مستشاري الهيئة الشرعية لا يزالون يناقشون التفاصيل. وبما أن السندات الإسلامية (الصكوك) تقوم على أصول حقيقية وليس على ديون بحتة مثل السندات التقليدية يرى بعض المحللين والمصرفيين أن الصكوك تستطيع لعب دور رئيسي في مساعدة البنوك حول العالم في الوفاء بالحدود الدنيا لنسب كفاية رأس المال وفق معايير بازل III. إن تم الأخذ بتوصية المجلس سوف تترك للجهات الرقابية في كل بلد حرية تحديد هياكل الصكوك الممكن تصنيفها كرأسمال وبأي نسب أيضا. وتصدر بنوك خليجية صكوكا متوقعة أن يتم احتسابها ضمن رأسمالها.

تستعد المصارف الإسلامية للدخول إلى الأسواق المصرفية الدولية بكل ثقة بعد أن كسبت مصداقية على المستوى الدولي وتأثرها الطفيف بانعكاسات الأزمة المالية، وأمام هذا الوضع المستجد فإننا نرى أن المعايير الجديدة المتمثلة في بازل III أصبحت ضرورية ولا مفر منها للمصارف الإسلامية التي تمتلك فائض من السيولة لتعزيز مكانتها ومواجهة التحديات المحلية والدولية.

الخاتمه

إن التطور التكنولوجي والتقدم الهائل في الصـناعة المالية و المصـرفية، واسـتحداث أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسـواق المالية على بعضـها البعض في الدول المختلفة لم يمنع من ظهور بعض الأزمات المالية سواء في الدول النامية أو المتقدمة، أدت إلى التأثير السلبي على اقتصاديات تلك الدول، والى زيادة المخاطر المالية بأنواعها وعلى رأسـها المخاطر المصـرفية، ومن هنا جاء اقتراح بازل I للرقابة المصـرفية بهدف تدعيم الملاءة المالية للجهاز المصـرفي على مسـتوى العالم، وإيجاد المناخ المناسـب للائتمان والاتجاه إلى تطوير وإدارة مخاطره لضبط الأداء المصرفي.

ويرى معظم خبراء البنوك أن "المخاطرة والائتمان " توأم" ، وهذا يعني أن البنوك لا تسـتطيع تتفادى المخاطر في العمل المصـرفي. نظرا لارتباط المخاطر بالائتمان، ولكن البنك باسـتطاعته ان ايأخذ التدابير والإجراءات للحد من المخاطر من خلال البحث دقيق في اختيار العملاء واتخاذ الضـمانات الكافية. ويلعب البنك المركزي دورا هاما في الحد من مخاطر الائتمان من خلال أدوات الرقابة على الائتمان، وضـبط أداء البنوك على النحو الذي يضمن سلامة مراكزها المالية ويحول دون تعرضها للانهيار وهو ما تكفلت به لجنة بازل في بنك التسويات الدولية بوضع معايير وقواعد موحدة لضبط أداء العمل المصرفي.

لعبت لجنة بازل للرقابة المصـرفية دورا هاما لتنسـيق أنظمة الرقابة على البنوك حيث وضـعت اللجنة توصـيات اتخذت كمعايير دولية للرقابة المصـرفية تطبق في الدول الأعضـاء بها. ولذلك تحرص الحكومات على وضـع نظم للرقابة المصـرفية والإشـراف على البنوك بهدف تحقيق الاسـتقرار في النظام المالي والبنكي وضمان كفاءة النظام المصرفي وحماية

المودعين بما يتواءم مع التطورات والمسـتجدات العالمية التي جعلت معايير الرقابة تتخطى الحواجز المحلية لتصبح معايير دولية تسعى كافة دول العالم للتواؤم معها.

ولتحقيق تلك الأهداف ولضـمنها أصـدرت لجنة بازل للرقابة المصـرفية مطلع 2001 مقترح اتفاق بازل IIالكفاية الحدية رأس المال حيث يقوم على ثلاث ركائز أساسية. تهدف الركيزة الأولى منها إلى تحقيق درجة أكبر من التناسب بين رأس مال البنك وأصوله الخطرة. في حين تعمل الركيزة الثانية على تدعيم فعالية الدور الرقابي للبنوك المركزية والسـلطات النقدية وذلك من خلال تحديد مبادئ الرقابة الإشـرافية. أما الركيزة الثالثة فتركز على تشجيع الشفافية و انضباط السوق من خلال تطوير متطلبات إفصاح البنوك عن قدر أكبر من المعلومات بشأن التزامها بمعايير كفاية رأس المال والمخاطر المرتقبة و طرق تقييمها.

الى ان اتت مرحلة مقترحات لجنة بازل II التي كان من المتوقع دخولها حيز التنفيذ الفعلي مطلع 2007، أصـبحت محل جدل وانتقاد كبيرين بسـبب ما نتج عن الأزمة المالية 2008/2007، وهو الأمر الذي تطلب

تعديلات جديدة مقترحة من قبل لجنة بازل III المعاصـرة تدخل في إطار خطة للإصـلاح المصـرفي تهدف إلى ضـمان الصـلابة، المالية للبنوك ورفع أدائها وتعزيز قوتها في مواجهة الأزمات المسـتقبلية. إن مقترحات بازل III تحمل العديد من الجوانب الإيجابية للنظام المصـرفي وخاصـة بالنسـبة للبنوك الاسـلامية والتي كانت بمثابة المنقذ لكثير من البنوك والأنظمة المصـرفية من خلال مبادئها وخصـائصـها، وفي نفس الوقت تشـكل تحديا كبيرا للبنوك التي لم يسبق لها تطبيق مقررات بازلII.

أ.النتائج

أ.تعمل لجنة بازل دائما لإيجاد مقترحات و توصيات من اجل إدارة جيدة و سليمة سواء تقليدية أو إسلامية؛

ب.من الضـروري معرفة مصـدر كل تمويل من صـيغ التمويل الإسـلامية سـواء كانت من مصـادر الذاتية أو من الحسابات المشتركة، و ذلك لتحديد فيما إذا كانت مخاطر هذه الصيغ ستدخل ضمن المعادلة أم لا حتى يكون هناك تناسب ما بين مكونات المعادلة؛

ج. إن البنوك الإسـلامية في الجزائر لا زالت لم تحظى بتنظيم تشـريعي فلحد ألان لا يوجد أي قانون خاص بالبنوك الإسلامية ينظمها أو يحميها و يتلاءم مع طبيعتها الخاصة إلا أن في 04/نوفمبر/2018 تم صدور نظام رقم 18-02مؤرخ في 26 صـفر عام 1440 الموافق ل 4 نوفمبر 2018يتضـمن قواعد ممارسـة العمليات المصرفية المتعلقة بالمصرفية التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية؛

د. إن إدارة المخاطر إدارة ذات كفاءة و ضرورية لإنجاح البنوك الإسلامية و استمرارها.

ب.التوصيات

أ.ضـرورة تطبيق معيار كفاية رأس المال إسـلامي في البنوك الإسـلامية كونه أكثر تمثيلا و ملائمة لها عن المعايير الصادرة عن لجنة بازل؛

ب.تطوير إسـتراتيجية إدارة المخاطر بما يتلاءم مع درجة تطور عمليات البنك و مسـتوى المخاطر المحتمل التعرض لها؛

ج.تعزيز الكوادر البشرية و تأهيلها للإشراف على مختلف المخاطر، و تطوير قدراتهم في هذا المجال؛

د.توحيد الجهود ما بين البنوك الإسـلامية للالتزام بصـيغ مجلس الخدمات المالية الإسـلامية للوصـول إلى صيغة موحدة لتطبيقها.

المصادر والمراجع

[1] يتمثل أعضاء هذه اللجنة من الممثلين عن الدول التالية: جنوب إفريقيا، ألمانيا، السعودية، الأرجنتين، أستراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، كوريا الجنوبية، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، هونغ كونغ، الهند، أندونيسيا، إيطاليا، اليابان، لكسمبورغ، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، روسيا، سنغافورة، السويد، سويسرا وتركيا

[2] Comité de bâle sur le contrôle bancaire, " Réponse du comité de bâle à la crise financière : Rapport au groupe des vingt ", octobre 2010, P 1-2. à partir du site de Bank for international settlements. www.bis.org consulté le :04/04/2016

3 فلاح كوكش، اثر إتفاقية بازلIII على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2012،ص 01

4 أحمد حميد الطاير،حلقة نقاشية تحت عنوان نظرة مستقبلية للمشهد الإقتصادي في دبي 2011، دبي،30 مارس2011، ص14.

5 الراجحي المالية، اتفاقية بازل نهج علمي، أبحاث اقتصادية، السعودية ،أكتوبر2010،ص1.

[6] Basel III: **International framework for liquidity risk measurement**, standards and monitoring.Basel Committee on Banking Supervision.December 2010 ,www.bis.org.
-Basel III: **A globalregulatory framework formore resilient banks andbanking systems** .Basel Committee on banking Supervision.December 2010, (rev June 2011), www.bis.org

[7] Basel III: **A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, op.cit. pp. 12-21.

[8] Ibid.pp.21-27.

[9] Ibid,pp ,54-57.

[10] Ibid,pp,57-60

[11] Ibid,pp,29-46.

[12] International Convergenceof Capital Measurementand Capital Standards. **Basel Committeeon Banking Supervision** June 2006, p.36

[13] نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل –دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية 2013-2014–، المرجع السابق،ص114

[14] معهد الدراسات المصرفية، نضرة توعية إضاءات، العدد الخامس، الكويت، ديسمبر، 2010 ،ص03

15 Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, op.cit, pp.46-47

16 Frédéric Hache, Bâle 3 en 5 questions: des clefs pour comprendre la réforme. Finance Watch, may 2012, pp.4-5

17 Base III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, op.cit. pp.61-63

[18] محمد بن بوزيان، بن حدو فؤاد، عبد الحق بن عمر، البنوك الإسلامية و النظم و المعايير الاحترازية الجديدة: واقع و آفاق تطبيق لمقررات بازل(3)، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي–النمو المستدام و التنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي–، الدوحة، قطر، ديسمبر 2011، ص28

[19] Basel III: International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring, op.cit. pp. 3-8.

20 Idem,pp. 8-9.

Idem,pp. 8-9.

21 Ibid, pp. 25-27.

22 Ibid, pp.31-41.

[23] نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل –دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية 2013-2014– المرجع السابق،115.

[24] نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل –دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية 2013–2014– ،المرجع السابق، ص116.

[25] بريش عبد القادر، زهير غرداية، مقررات بازل ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 00–2015، جامعة الشلف، الجزائر، 2015، ص 115.